العدالة الانتقالية ودورها في تحقيق السلم المجتمعي - ليبيا أنموذجاً-

د. محمد مصباح الجندي

مستشار بالهيئة الليبية للبحث العلمي

مقدمة:

العدالة الانتقالية، التي تنبع من المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، تُعد أداة حيوية لتحقيق السلم المجتمعي، خصوصاً في البلدان التي تعرضت لصراعات عنيفة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كما هو الحال في ليبيا. في مثل هذه السياقات، تصبح العدالة الانتقالية وسيلة ضرورية لضمان الإنصاف للضحايا وتعزيز المساءلة، ما يسهم في استعادة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة. وفقاً لمبادئ القانون الدولي، تلتزم الدول التي شهدت انتهاكات جسيمة بتوفير سبل إنصاف فعالة للضحايا، تشمل حقهم في معرفة الحقيقة، وتحقيق العدالة، وجبر الأضرار التي لحقت بهم نتيجة تلك الانتهاكات، وفي السياق الليبي، يشكل تنفيذ العدالة الانتقالية خطوة أساسية نحو إعادة بناء النسيج الاجتماعي الممزق بفعل سنوات من الصراع والعنف. تعكس هذه الآلية حاجة ليبيا إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال معالجة مظالم الماضي وتجاوز تداعيات الانقسامات المجتمعية. لتحقيق ذلك، يتطلب الأمر نهجاً شاملاً للعدالة الانتقالية في ليبيا، يتعامل مع مختلف أبعاد الأزمة، بما في ذلك الجوانب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويعد هذا النهج الشامل ضرورياً لبناء السلام المستدام والمصالحة الوطنية بين مختلف مكونات المجتمع الليبي، وذلك عبر معالجة الأسباب الجذرية للصراع وضمان عدم تكرار الانتهاكات، كما تشمل عمليات العدالة الانتقالية في ليبيا عدة جوانب رئيسة. أولاً، تقصي الحقائق المتعلق بالانتهاكات التي حدثت خلال سنوات الصراع يُعد خطوة جوهرية لكشف الحقيقة أمام الضحايا وعائلاتهم. هذه العملية تسهم في توثيق الأحداث التي جرت بهدف ضمان المساءلة، فضلاً عن تعزيز الوعي المجتمعي بما حدث، ما يضع أسساً متينة لعدم تكرار تلك الانتهاكات مستقبلا، وثانياً، ملاحقة المسؤولين عن تلك الانتهاكات قضائياً تمثل جزءاً مهماً من عمليات العدالة الانتقالية. تعزيز مبدأ المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب يعد من أهم مطالب الضحايا وأسرهم، حيث

يطمح هؤلاء إلى تحقيق العدالة التي لا تقتصر على محاسبة مرتكبي الجرائم، بل تمتد إلى إصلاح النظام القانوني وضمان تنفيذ الأحكام.

إن تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا هو مطلب ضروري لبناء علاقة جديدة بين المواطن والدولة، علاقة تقوم على الثقة والاحترام المتبادل، حيث يصبح القانون هو الضامن الأساسي لحقوق الأفراد وحرياتهم. هذه العلاقة لا تتحقق إلا من خلال ضمان أن العدالة ليست مجرد شعار يُرفع في المناسبات، بل هي واقع ملموس يُعاش في الحياة اليومية، يتجسد في إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس قانونية ودستورية عادلة، كما أنها لا تُعتبر مجرد عملية قانونية، بل هي أيضاً ركيزة أساسية لتحقيق السلم المجتمعي. فهي تسهم في إعادة بناء الثقة بين أفراد المجتمع الليبي، وتعمل على تعزيز مفهوم المصالحة الوطنية، الذي يهدف إلى تجاوز الانقسامات السياسية والقبلية والإثنية. من خلال تحقيق العدالة والاعتراف بحقوق الضحايا، يُمكن للعدالة الانتقالية أن تُمهِّد الطريق نحو بناء نظام سياسي واجتماعي جديد قائم على العدالة والمساواة بين جميع المواطنين.

ومن ثَم ، فإن العدالة الانتقالية في ليبيا لا تُعد فقط وسيلة لإنصاف الضحايا، بل هي أيضاً آلية لإرساء أسس الاستقرار والتعايش السلمي في البلاد. وعبر محاربة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة، ستتمكن ليبيا من مواجهة إرث العنف والصراع، ما يمهد السبيل لتحقيق السلام المستدام وتعزيز الوحدة الوطنية. في نهاية المطاف، تهدف العدالة الانتقالية إلى خلق بيئة تُمكِّن الليبيين من إعادة بناء مؤسساتهم ودولتهم على أسس ديمقراطية وعادلة، تُحقق الاستقرار السياسي وتؤسس لسلام دائم.

إشكالية البحث:

كيف يمكن للعدالة الانتقالية أن تسهم في تحقيق السلم المجتمعي في ليبيا في ظل الصعوبات السياسية والاجتماعية والأمنية التي فرضتها سنوات الصراع والانقسام الداخلي؟ ومن هذا التساؤل الرئيس تتفرع التساؤلات التالية:

- ما التحديات السياسية التي تعيق تنفيذ آليات العدالة الانتقالية في ليبيا؟
- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الأمنية والعسكرية في دعم أو عرقلة مسار العدالة الانتقالية في ليبيا؟

– ما الدروس المستفادة من تجارب العدالة الانتقالية في دول أخرى يمكن تطبيقها على الحالة الليبية؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا يمكن أن يسهم في تعزيز السلم المجتمعي في التالي:

– الفرضية الأولى: يمكن لآليات العدالة الانتقالية، إذا نُفذت بشكل فعّال، أن تسهم في تحقيق السلم المجتمعي في ليبيا من خلال تعزيز المصالحة بين الأطراف المتصارعة وتخفيف التوترات المجتمعية .

– الفرضية الثانية: الصعوبات السياسية، بما في ذلك الانقسامات الداخلية وتعدد الجهات الفاعلة المسلحة، تعيق تنفيذ العدالة الانتقالية بشكل فعّال في ليبيا.

– الفرضية الخامسة: يمكن لتجارب العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع أن تقدم دروساً هامة يمكن تطبيقها في السياق الليبي لتحقيق نتائج فعّالة في المصالحة الوطنية.

أهمية البحث

تكمن أهمية في النقاط التالية:

1- توضيح دور العدالة الانتقالية في تحقيق السلم المجتمعي في ليبيا، حيث تسهم في معالجة آثار الصراع والانقسامات الداخلية، كما يركز البحث على استكشاف آليات العدالة الانتقالية التي يمكن أن تساعد في تعزيز المصالحة الوطنية وبناء الثقة بين مختلف الأطراف المتنازعة بما يدعم السلم المجتمعي.

2- إبراز التحديات التي تعيق تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا، مثل غياب الاستقرار السياسي والأمني وضعف المؤسسات القضائية، تقديم حلول واقعية للتغلب على هذه العقبات وتفعيل العدالة الانتقالية بشكل فعّال.

3- يسهم هذا البحث في إثراء النقاش الأكاديمي حول العدالة الانتقالية، ويوفر رؤى قيمة للدول التي تواجه ظروفًا مشابهة، ما يعزز من الفهم المشترك لآليات السلم المجتمعي بعد الصراعات.

تقسيمات البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة محاور وفقا لما يلي:

- المحور الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية والسلم الاجتماعي

أولا: تعريف العدالة الانتقالية وأهدافها.

ثانيا: مفهوم السلم المجتمعي

ثالثا: تجارب العدالة الانتقالية في دول أخرى.

- المحور الثاني: واقع العدالة الانتقالية في ليبيا.

أولًا: السياق التاريخي والسياسي للصراع في ليبيا.

ثانيا: الجهود السابقة والمبادرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية في ليبيا.

ثالثا: التحديات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا.

- المحور الثالث: سبل تعزيز العدالة الانتقالية لتحقيق السلم المجتمعي في ليبيا

أولًا: استراتيجيات شاملة لتعزيز العدالة الانتقالية.

ثانيا: دور المجتمع المدني والمنظمات الدولية في دعم العدالة الانتقالية.

ثالثا: التوصيات والسياسات المقترحة لتعزيز العدالة الانتقالية وتحقيق السلم المجتمعي.

المحور الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية:

العدالة الانتقالية هي مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي تُنفذ في مراحل انتقالية من مجتمع ما، بهدف معالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات القانونية التي ارتُكبت في الماضي. وتسعى هذه التدابير إلى تحقيق العدالة، الحقيقة، والمصالحة في مجتمعات تعيش تحولاً من النزاعات أو الحكم الاستبدادي إلى السلام والديمقراطية.(إبراهيم، 2022، ص11)

تنبع أهمية العدالة الانتقالية من قدرتها على ترميم النسيج الاجتماعي المتصدع، وتعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، وتهيئة البيئة المناسبة لبناء نظام سياسي مستدام يعتمد على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، إذ تتطلب المجتمعات الخارجة من النزاعات أو الأنظمة القمعية عملية معقدة من المصالحة وإعادة البناء، وهو ما يجعل العدالة الانتقالية ضرورة ملحة لتحقيق السلم المجتمعي.

وتجدر الإشارة قبل الخوض في مفهوم العدالة الانتقالية إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع" المقدم إلى مجلس الأمن في 23 أغسطس 2004، يقدم إطارًا شاملاً للعدالة الانتقالية، ويؤكد التقرير على العلاقة

الوثيقة بين العدالة، السلام، والديمقراطية، حيث يُشدد على أن مرحلة ما بعد الصراع تتطلب بناء الثقة بين الناس من خلال الكشف عن المظالم ومعالجتها، ويعرّف التقرير العدالة الانتقالية بطريقة مرنة، تشمل الآليات القضائية وغير القضائية التي تُعنى بكشف الحقائق، المحاسبة، وجبر الضرر. ويشير إلى أن العدالة الانتقالية لا تقتصر فقط على المحاكمات القضائية، بل تشمل أيضًا لجان الحقيقة والمصالحة، والتعويضات، والإصلاح المؤسسي، وذلك لتعزيز سيادة القانون وتحقيق مصالحة مجتمعية شاملة. (تقرير الأمم المتحدة، 2024)

فالعدالة، والسلام، والديمقراطية هي أهداف مترابطة تدعم بعضها بعضاً، خصوصًا في أوضاع ما بعد الصراع التي تتطلب تخطيطًا استراتيجيًا وتنسيقًا متكاملًا بين الجهود، فالتركيز على جانب واحد دون الجوانب الأخرى أو إهمال المجتمع المدني والضحايا لن يؤدي إلى نتائج فعالة؛ لذلك، ينبغي أن تكون العدالة شاملة، تراعي كافة المؤسسات وتلبي احتياجات الفئات المتأثرة، مع التأكيد على تكامل آليات العدالة الانتقالية.

اولا: مفهوم العدالة الانتقالية وأهدافها

يشير مفهوم العدالة الانتقالية إلى مجموعة من الإجراءات القضائية وغير القضائية التي اعتمدتها دول متعددة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ورثتها، وتشمل هذه الإجراءات الملاحقات القانونية، ولجان الحقيقة، وبرامج التعويض، بالإضافة إلى أشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات، (ضو، 2016، ص64)، فالعدالة الانتقالية هنا تعتبر إطارًا متكاملاً يُعنى بمعالجة الانتهاكات التي حدثت خلال فترات حكم أنظمة استبدادية أو فترات النزاعات المسلحة، وهي تهدف إلى معالجة تراكمات من انتهاكات لحقوق الإنسان عبر مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية، بالإضافة إلى تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلم المجتمعي، من خلال تحقيق العدالة، والمساءلة، والكشف عن الحقيقة، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات لضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات.

1- مفهوم العدالة الانتقالية:

العدالة الانتقالية هي نظام يهدف إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في فترات الانتقال من النزاع أو حكم الدكتاتورية. تهدف إلى تحقيق المحاسبة وتعويض الضحايا، ما يعزز الثقة المدنية ويقوي سيادة القانون والديمقراطية. هذه المبادئ تسعى لتمكين المجتمعات من التعامل مع

ماضيها الصعب وبناء استقرار وسلام اجتماعي. إنها مبادرة مهمة لتحقيق العدالة والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع أو الاستبداد. (المفوضية السامية لحقوق الإنسان)

كما تعرف بأنها مجموعة من العمليات والآليات التي تركز على حقوق الإنسان الجسيمة ووجه الظلم وحلال السلام والمصالحة خلال فترة انتقالية من الصراع أو قمع عسكري إلى إرساء السلام والديمقراطية وحكم القانون. (كيرستن، 2015، ص30)

كما تعرّف العدالة الانتقالية بأنها مجموعة من الآليات والنماذج التنفيذية التي تهدف إلى فهم انتهاكات حقوق الإنسان، وكشف الحقيقة حولها، ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها، وتعمل على جبر الضرر لضحايا تلك الانتهاكات،كما تهدف من خلال تلك الآليات إلى مراعاة المصالح الوطنية، والحفاظ على الذاكرة الجماعية وتوثيقها، وتقديم ضمانات لعدم تكرار الانتهاكات؛ كذلك تسهم العدالة الانتقالية في الانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يكرس حقوق الإنسان (محمد، 2024)، فمن خلال معالجة الماضي والتأكيد على حقوق الإنسان، تسهم العدالة الانتقالية في الانتقال من أنظمة الاستبداد إلى أنظمة ديمقراطية، وذلك يساعد في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين ويعزز من المشاركة السياسية، وبشكل عام، تعتبر العدالة الانتقالية أداة هامة في بناء المجتمعات بعد فترات من الصراع أو القمع، حيث تسعى لتحقيق التوازن بين العدالة، المصالحة، والاستقرار.

1- أهداف العدالة الانتقالية :

تهدف العدالة الانتقالية إلى تحقيق العدالة والمصالحة في المجتمعات التي مرت بفترة من النزاع أو القمع من قِبل أنظمة حكم استبدادية، وأهم هذه الأهداف تشمل:(إبراهيم، 2022،ص 14-19)

أ- الحقيقة والمصالحة: الكشف عن الحقيقة حول انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ارتكبت خلال الفترة الانتقالية، وتعزيز الحوار والمصالحة بين الأطراف المتنازعة.

ب- تحقيق العدالة: يتجسد هذا الهدف في محاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت ضد حقوق الإنسان، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، وهذا يتطلب ذلك إجراء محاكمات عادلة، وتطبيق القانون على جميع الأطراف المتورطة في الانتهاكات، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، بهدف تحقيق العدالة الجنائية والعدالة الاجتماعية للضحايا والمجتمع بشكل عام

ت- جبر الضرر: يهدف هذا المبدأ إلى تعويض الضحايا عن الأضرار التي تعرضوا لها نتيجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، سواء كان هذا التعويض ماديًا أو معنويًا. يتضمن ذلك تقديم التعويضات المالية، إعادة تأهيل الضحايا على المستوى النفسي والاجتماعي، واستعادة حقوقهم وكرامتهم، كما يشمل جبر الضرر إعادة الاندماج الاجتماعي للضحايا وتقديم الدعم اللازم لهم، بما يسهم في تخفيف الآثار السلبية التي خلفتها .

ث- إصلاح المؤسسات: يهدف هذا المبدأ إلى إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية والأمنية التي كانت متورطة في ارتكاب الانتهاكات، لضمان عدم تكرارها مستقبلاً، ويشمل الإصلاح تحسين أداء هذه المؤسسات من خلال تدريب كوادرها، تعزيز الشفافية والمساءلة، وتطبيق معايير حقوق الإنسان في جميع مستويات العمل المؤسسي، والهدف الأساسي هو بناء مؤسسات تعمل وفق مبادئ القانون، وتكون خاضعة للمراقبة والمحاسبة لضمان حماية حقوق الأفراد وتعزيز الثقة بين المواطنين والدولة.

فالعدالة الانتقالية تهدف إلى تسهيل المصالحة المجتمعية وتمكين الأفراد من التعايش رغم تورطهم في انتهاكات سابقة، وضمان المساءلة بمحاكمة المسؤولين عن الأفعال الضارة وفقًا لسيادة القانون، مع التركيز على تقديم الحقيقة بدلاً من الانتقام، كما تهدف إلى إنشاء سجل تاريخي موثوق حول الانتهاكات والاعتراف بالمظالم، واستعادة ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة عبر إصلاحات مؤسسية تدعم سيادة القانون، والتحول نحو مجتمع يضمن عدم تكرار الانتهاكات من خلال إقامة دولة مدنية دستورية. (ضو، 2016، ص67)

ومجمل القول فهذه الأهداف تعمل بشكل متكامل على خلق بيئة تضمن احترام حقوق الإنسان وتعزز التماسك الاجتماعي، ما يسهم في بناء مجتمع مستقر ومزدهر. من خلال تحقيق العدالة، يتم ترسيخ سيادة القانون وضمان عدم الإفلات من العقاب، وهو ما يسهم في تهدئة التوترات الاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن جبر الضرر يعيد للضحايا كرامتهم ويعزز من قدرتهم على الاندماج مجددًا في المجتمع، وأخيرًا، كذلك إصلاح المؤسسات يضمن أن هذه الانتهاكات لن تتكرر، ما يخلق ثقة بين الدولة والمواطنين ويؤسس لسلام دائم ومستدام.

ثانيا: ماهية السلم الاجتماعي

مفهوم السلم الاجتماعي:

يعرف بأنه حالة من الانسجام والاستقرار التي تسود المجتمع، حيث تتسم العلاقة بين الشعب والدولة والجماعات المجتمعية المختلفة بالاحترام والتفاهم المتبادل، يقوم السلم الاجتماعي

على شعور الأفراد بالثقة في أن القرارات التي تتخذها الدولة هي قرارات عادلة ومستندة إلى مبادئ وأسس قوية، تُراعي مصلحة المجتمع ككل. حتى إذا لم تكن تلك القرارات تحقق مصالح فردية مباشرة، فإن وجود إحساس عام بالعدالة والمساواة يسهم في تعزيز الولاء للدولة والحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع. كما يلعب دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دورًا محوريًا في استدامة السلم الاجتماعي، ما يعزز التعاون والاحترام المتبادل بين مختلف فئات المجتمع.

السلم هو حالة إيجابية تتمثل في الهدوء والاستقرار، وليس مجرد غياب للعنف والحرب. هذا المفهوم يفتح المجال للتفكير في مستويات متعددة للسلم، سواء بين الدول، أو الجماعات، أو داخل المجتمع والأسرة، أو حتى بين الفرد وذاته، مما يتطلب توسيع فهمنا لهذه المستويات. (بونوة، 2022،ص327) وبذلك يعد السلم الاجتماعي الأساس الذي يقوم عليه استقرار المجتمعات، حيث يسهم في تعزيز التعايش السلمي بين الأفراد والجماعات على المستويات الدينية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، والثقافية، فمن خلال وجود السلم الاجتماعي، يتمكن الأفراد من تحقيق الأمن والاستقرار الضروريين لتأمين سبل معيشتهم وضمان مصالحهم المادية. كما يشكل السلم الاجتماعي شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، مع ضمان حماية حقوق الأفراد وصون ممتلكاتهم وتبادل المنافع المشتركة بينهم (فيصل، 2024) وبذلك، وباعتباره ركيزة للسلام والوئام المجتمعي، يعزز من تضافر الجهود بين الأفراد، ويوحد طاقاتهم في خدمة المجتمع والوطن، وفي المقابل، يؤدي فقدان السلم الاجتماعي إلى نتائج سلبية تتمثل في تراجع الأمن، زعزعة الاستقرار بين المواطنين.

المقومات الأساسية لتحقيق السلم الاجتماعي الناجح:

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: (عباس، 2019)

1- وجود سلطات قوية ومستقرة: يتطلب السلم الاجتماعي وجود سلطة حكومية فعالة وقوية، مدعومة بقوات أمنية وعسكرية منظمة، تعمل على تطبيق النظام والقانون بصرامة. يتضمن ذلك محاسبة وردع من يخل بالنظام العام والسلم الاجتماعي وفق الأطر القانونية المحددة.

2- تحقيق العدالة والمساواة: يعد تطبيق مبادئ العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع عنصراً أساسياً في الحفاظ على السلم الاجتماعي. يجب منع كافة أشكال التمييز العنصري أو الديني أو الاجتماعي، مع ضمان معاملة الجميع على قدم المساواة أمام القانون.

3- مكافحة الظواهر المخلة بالأمن العام: ينبغي للحكومة والمجتمع العمل على منع ومحاربة كافة الظواهر التي تهدد أمن المواطنين واستقرارهم. يتطلب ذلك التصدي للأعمال المخلة بالنظام العام والتي تعكر السكينة العامة.

4- ضمان تبادل الحقوق والمصالح المشتركة: يعتمد السلم الاجتماعي على شعور جميع الفئات الاجتماعية بالمسؤولية المشتركة تجاه حماية الاستقرار الاجتماعي. يجب أن يتسم المجتمع بالاحترام المتبادل والالتزام بتطبيق القواعد التي تعزز التعايش السلمي وتبادل المصالح.

5- تعزيز الوعي المجتمعي والتثقيف الديني: إن نشر الوعي المجتمعي من خلال التعليم والتوجيه الديني يعد ركيزة أساسية لتعزيز السلم الاجتماعي. يجب أن يدرك أفراد المجتمع أهمية العمل بمعاني السلم الأهلي وتطبيقها في حياتهم اليومية كعنصر مشترك بين الجميع لضمان التعايش السلمي والتراحم المتبادل.

وعليه فالسلم الاجتماعي الناجح يتطلب تضافر جهود الدولة والمجتمع من خلال وجود سلطة قوية تحترم القانون، وتطبيق العدالة والمساواة بين الأفراد، ومكافحة الظواهر التي تهدد الأمن العام. كما يعتمد السلم الاجتماعي على تعزيز الوعي المجتمعي والتثقيف الديني لضمان التعايش السلمي والمسؤولية المشتركة بين أفراد المجتمع. هذه المقومات تشكل الأساس لتحقيق استقرار مستدام وتعايش متوازن.

ثالثا: تجارب العدالة الانتقالية في دول أخرى ودروس مستفادة

تتمثل أهمية العدالة الانتقالية في كونها من أكثر الملفات تعقيدًا لأي دولة في مرحلة التحول الديمقراطي، حيث يتم الانتقال من الحكم الاستبدادي أو في مرحلة الصراع المسلح إلى نظام حكم ديمقراطي، ولكي يكون هذا التحول ناجح ويؤدي إلى نتائج إيجابية يجب إنصاف ضحايا انتهاكات الحقوق، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، ومراجعة التشريعات وفحص المؤسسات، وهذه الخطوات ضرورية لبناء دولة يتعايش فيها الجميع بسلام.

وقد نجحت العديد من الدول في عملية تحقيق العدالة الانتقالية وإرساء قواعد السلم الاجتماعي، وفيما يلي بعض النماذج الدولية التي استطاعت النجاح في لك:

1- جنوب افريقيا:

تعد تجربة جنوب إفريقيا من أبرز تجارب العدالة الانتقالية في العالم فبعد سقوط نظام التمييز العنصري وحرب دامت ما يقارب من ثلاثين عاماً (1960 – 1990) قادها المؤتمر

الوطني الأفريقي ضد نظام التمييز العنصري دخلت البلاد بعدها مرحلة الانتقال الديمقراطي في عام 1990 عند وصول زعيم الأقلية البيضاء "دو كلير" إلى السلطة؛ إذ قام برفع الحظر عن نشاط المؤتمر الوطني الأفريقي وأطلق سراح زعيمه نلسون منديلا بعد 27 عاما من السجن (منظمة التعاون لحقوق الإنسان، 2016):-

أ- السياق التاريخي:

- نظام التمييز العنصري: استمر لعقود، حيث تم تهميش الأغلبية السوداء واضطهادها من قبل الأقلية البيضاء الحاكمة.

- الصراع المسلح: قاد المؤتمر الوطني الأفريقي نضالاً مسلحاً ضد نظام التمييز العنصري من 1960 إلى 1990.

- الانتقال الديمقراطي: بدأ عام 1990 مع وصول "دو كلير" إلى السلطة ورفع الحظر عن نشاط المؤتمر الوطني الأفريقي وإطلاق سراح نلسون مانديلا.

ب- التحول السياسي (الصديقي، 2018، ص37-38):

- المسار التفاوضي: كان الانتقال الديمقراطي نتيجة مفاوضات بين الطرفين المتصارعين، وليس انتصار طرف على آخر أو نتيجة ثورة.

- نهج المصالحة: تبني نهج المصالحة لتجنب الانتقام والمحافظة على النمو الاقتصادي. ج- ترتيب الحلول والآليات المتبعة

- دستور انتقالي: تبني دستور عام 1993 بحيث وضع إطاراً قانونياً للانتقال الديمقراطي.

- العفو عن الجرائم: تم الاتفاق على العفو عن الجرائم المرتكبة ذات الدوافع السياسية المرتبطة بنزاعات الماضي.

- الانتخابات المتعددة الأعراق: أول انتخابات ديمقراطية في 1994وفاز فيها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وانتُخب نلسون مانديلا رئيساً.

- قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة: إصدار القانون في 1995: وضع الأساس القانوني لتأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة.

– تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة: عين مانديلا 17 عضواً في اللجنة برئاسة القس ديزموند توتو[1].

– مهام اللجنة: التحقيق في الجرائم والانتهاكات، كشف الحقيقة، وتقديم توصيات للمصالحة وجبر الضرر للضحايا.

2– المملكة المغربية:

تُعد تجربة العدالة الانتقالية في المغرب من أوائل التجارب في الدول العربية، فبعد استقلال المغرب عام 1956، قامت السلطات آنذاك بحملة اعتقال آلاف المواطنين اعتقالا تعسفًا، وممارسة أنواع عدة من التعذيب عليهم، وإخفائهم لسنوات طويلة، وواجهت بعنف الاحتجاجات والإضرابات، بشكل أدى إلى وقوع عشرات القتلى من المدنيين؛ وفي عام 1990، أسس الملك الحسن الثاني المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان نتيجة للضغط الداخلي والدولي المتزايد، وأُطلِق سراح المئات من المعارضين السياسيين، وعندما تولى الملك محمد السادس الحكم خلفًا لوالده، عيّن لجنة تحكيم مستقلة لتعويض ضحايا التوقيف التعسفي والإخفاء القسري، ورغم أن هذه الجهود ركزت في البداية على التعويض المادي، إلا أن الضحايا الناجين وعائلاتهم والمنظمات الحقوقية طالبوا بضرورة الكشف عن الحقيقة واعتماد مقاربة شمولية لجبر الضرر والتعويض، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لمنع تكرار الانتهاكات في المستقبل (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مرجع سابق)، كما شكل الحراك الحقوقي في المجتمع المدني بالمغرب، من خلال منظمات مثل المرصد الوطني للسجون، والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان، أثّر على السلطة السياسية ونتج عن بأن تم تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة في 7 يناير 2004(الصديقي، مرجع سابق، ص33-35)

إن الفترة الممتدة من 1956 إلى 2004 شهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تشمل الاعتقالات التعسفية، التعذيب، الإخفاء القسري، والعنف ضد الاحتجاجات وتمت معالجة تلك الانتهاكات بآليات عدة وفقا لما يلي: (الصديقي، مرجع سابق، ص33-35)

1. كان أسقفًا أنجليكانيًا وناشطًا في مجال حقوق الإنسان من جنوب أفريقيا. وُلد في 7 أكتوبر 1931 وتوفي في 26 ديسمبر 2021. اشتهر بجهوده في مكافحة نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) في جنوب أفريقيا ودوره البارز في حركة حقوق الإنسان.

– تشكيل لجان مستقلة مثل لجنة التحكيم المستقلة لتعويض الضحايا.

– تأسيس هيئات معنية بحقوق الإنسان: مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

– إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة: للتحقيق في الانتهاكات، والبحث والتحري، والتقييم والاقتراح.

– اعتماد منهجيات التحريات الميدانية: البحث الوثائقي، ودراسة السجلات والوثائق للكشف عن الحقائق.

– التعويض المادي والمعنوي: للضحايا وذويهم، مع اعتماد مقاربة شمولية لجبر الضرر.

– إجراءات لمنع تكرار الانتهاكات: من خلال الإصلاحات القانونية والمؤسساتية.

وخلاصة القول فقد لعبت العدالة الانتقالية دورًا حاسمًا في تعزيز السلم المجتمعي من خلال معالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بشكل مؤسسي ومنهجي. تمثلت هذه الجهود بشكل رئيس في تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة في عام 2004، التي كُلّفت بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة التي حدثت بين عامي 1956 و1999، وهي فترة شهدت قمعًا سياسيًا واسع النطاق، فقدمت الهيئة مجموعة من التوصيات والإجراءات التي أسهمت في تعزيز السلم المجتمعي. من بين هذه الإجراءات، تعويض الضحايا ماليًا ومعنويًا، وإعادة تأهيلهم، فضلاً عن الكشف عن الحقيقة بشأن ما حدث من انتهاكات، ما أسهم في ترميم الثقة بين المواطنين والدولة. كما ساعدت هذه المبادرات في تهيئة المناخ لمصالحة وطنية مستدامة، حيث تم الاعتراف بالمعاناة التي عاشها الأفراد والعائلات، وتأكيد الالتزام بعدم تكرار تلك الانتهاكات، علاوة على ذلك، كان لهذه الجهود تأثير كبير في تهدئة التوترات الاجتماعية والسياسية التي كانت قائمة، وفتح المجال لإصلاحات سياسية ودستورية لاحقة، عززت من احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، ومن ثَم ، ساعدت العدالة الانتقالية في المغرب في تحويل الصراع الاجتماعي إلى توافق مجتمعي أوسع، ما أسهم في تعزيز استقرار الدولة والسلم الاجتماعي.

المحور الثاني: واقع العدالة الانتقالية في ليبيا:

إن العدالة الانتقالية تعتمد على اختصاصين رئيسين: الاختصاص النوعي، الذي يشمل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، والاختصاص الزمني، الذي يتناول فترة زمنية محددة من الماضي. تُنفذ اللجان المعنية مهامها بناءً على القوانين المنظمة لها، وتتضمن التحقيق في الانتهاكات، تعويض

المتضررين، وتنظيم حوار عام حول هذه القضايا. كما تحدد المسؤولية عن تلك الانتهاكات وما إذا كانت تستدعي المساءلة السياسية أو الجنائية ضد الدولة أو جهات أخرى، وتُختتم هذه العملية بتقرير نهائي يحتوي على نتائج التحقيقات وتوصيات لمنع تكرار الانتهاكات وبناء دولة القانون وحقوق الإنسان (بنيوب، 2016، ص17).

تعد عملية العدالة الانتقالية في ليبيا معقدة للغاية نظرًا للوضع السياسي المتقلب والاضطرابات المستمرة منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام 2011، تهدف هذه العملية إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال سنوات الحكم الاستبدادي، بالإضافة إلى الانتهاكات التي شهدتها البلاد خلال الحرب الأهلية والصراعات الداخلية، ورغم الجهود المبذولة لتطبيق إجراءات العدالة الانتقالية، بما في ذلك إنشاء مؤسسات حقوقية وسن تشريعات للتصالح وجبر الضرر، إلا أن التحديات الكبيرة مثل غياب الاستقرار السياسي، وتنافس الحكومات، وانتشار الميليشيات تعيق تنفيذ هذه السياسات بفعالية (المرصدالأورومتوسطي لحقوقالإنسان،2017)، فالعدالة الانتقالية في ليبيا تحتاج إلى بنية سياسية وأمنية أكثر استقراراً لتنجح في تحقيق أهدافها. التجارب العالمية تشير إلى أن العدالة الانتقالية تتطلب حكومة قوية ومؤسسات مستقلة قادرة على إنفاذ القانون، وهو ما يصعب تحقيقه في بيئة مضطربة كما هو الحال في ليبيا. لذلك، من الضروري أن يتم دعم هذه العملية من خلال تعزيز الاستقرار السياسي والتوافق الوطني، لضمان تجاوز آثار الصراع والاتجاه نحو بناء دولة القانون وحقوق الإنسان.

اولا: طبيعة الصراع في ليبيا:

الصراع في ليبيا له جذور سياسية وتاريخية معقدة. بدأت الأزمة الحالية في عام 2011 مع انتفاضة شعبية ضد نظام معمر القذافي، الذي حكم البلاد لأكثر من أربعة عقود، فهذا العام يعتبر نقطة تحول رئيسة في البلاد بعد الإطاحة بذلك النظام، ومنذ ذلك الوقت، دخلت ليبيا في حالة من الفوضى السياسية والصراع الداخلي؛ وتتضمن الأسباب السياسية للصراع في ليبيا مجموعة من العوامل تتمثل في التالي:

1- أثر انهيار النظام المركزي في ليبيا وصعود المجموعات المسلحة بشكل كبير على السلم المجتمعي داخل البلاد، فبعد سقوط نظام القذافي، تفككت البنية الاجتماعية التي كانت تعتمد على النظام السلطوي لضبط العلاقات بين مختلف القبائل والمجموعات الإثنية. أدى هذا التفكك إلى تصاعد

التوترات بين القبائل والمجتمعات المختلفة، التي كانت في السابق تحت سيطرة الدولة المركزية، ومع غياب حكومة قوية قادرة على فرض القانون، تفاقمت النزاعات المحلية، واندلعت صراعات على الموارد مثل النفط والمياه والأراضي. علاوة على ذلك، استغلت الجماعات المسلحة والميليشيات هذا الوضع لتعزيز سلطتها، ما زاد من الاستقطاب والانقسام داخل المجتمع الليبي. هذه الانقسامات العميقة أدت إلى تدهور السلم المجتمعي، وبرزت حالات متزايدة من العنف الانتقامي والتهجير القسري، ما عمّق الفجوة بين المجموعات المختلفة وأعاق أي جهود لتحقيق المصالحة الوطنية.

2- الانقسامات الإقليمية الداخلية: أثرت الانقسامات الإقليمية في ليبيا بشكل كبير على السلم المجتمعي داخل البلاد، حيث أسهمت هذه الانقسامات في تعزيز التوترات بين المناطق المختلفة وزعزعة الاستقرار الاجتماعي (احميد،2020،ص13-14)، ونظراً للاختلافات التاريخية والجغرافية والسياسية بين الشرق والغرب والجنوب، بات من الصعب تحقيق تماسك مجتمعي شامل، ما أدى إلى تفاقم الخلافات القبلية والإثنية بين سكان هذه المناطق، ففي ظل غياب سلطة مركزية قوية، أصبحت القبائل والمجموعات المحلية في كل منطقة تعتمد على نفسها لحماية مصالحها وضمان بقائها، ما أدى إلى انقسام النسيج الاجتماعي وتزايد الفجوة بين سكان المناطق المختلفة. هذا الانقسام أضعف الروابط الاجتماعية بين الليبيين بشكل عام، حيث باتت الهوية الوطنية تُعاني أمام الولاءات الإقليمية والقبلية.

3- صعود الميليشيات المسلحة: بعد سقوط النظام، ظهرت عدة ميليشيات مسلحة سعت للسيطرة على مناطق مختلفة من البلاد، مستفيدة من الفراغ الأمني والسياسي، لاسيما في ظل انتشار السلاح وعدم وجود قيادة موحدة لتلك المجموعات المسلحة.(بنيوب، مرجع سابق، ص21)، انتشار الأسلحة بشكل واسع وعدم وجود سيطرة مركزية أدى إلى تصعيد النزاعات بشكل عنيف، حيث أصبحت القوة العسكرية وسيلة لحل الخلافات بدلاً من الحوار السلمي. هذا الوضع أدى إلى تفكك النسيج الاجتماعي وزعزعة الثقة بين المجتمعات، ما جعل استعادة السلم المجتمعي تحدياً كبيراً أمام ليبيا في مرحلة ما بعد الثورة.

4- التدخل الأجنبي: لعبت الأطراف الدولية دوراً كبيراً في تعميق الانقسامات في ليبيا، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي وزعزع السلم المجتمعي، وفي ظل غياب التوافق بين القوى الدولية وتضارب

مصالحها، أصبحت ليبيا ساحة لصراع النفوذ بين هذه القوى، حيث دعمت كل منها أطرافاً ليبية متناحرة لتحقيق مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية. أدى هذا التداخل الدولي إلى تصاعد النزاعات الداخلية، إذ استغل كل طرف ليبي الدعم الخارجي لتعزيز موقعه على حساب الأطراف الأخرى، ما أسفر عن تفاقم العنف والصراعات، كما أدى هذا التدخل الخارجي إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية بين الليبيين، حيث باتت المجتمعات المحلية تُصنَّف وفقاً للجهات الدولية التي تدعم الأطراف المتصارعة في الداخل. هذا الأمر خلق بيئة من العداء والريبة بين الفئات المختلفة، وزاد من الاستقطاب السياسي والاجتماعي، ما أدى إلى تدهور الروابط الاجتماعية وزيادة التوترات القبلية والإثنية، كما أن الحرب بالوكالة التي خاضتها الأطراف الخارجية على الأرض الليبية أسهمت في تعطيل أي جهود لتحقيق المصالحة الوطنية (bbc,31 يوليو 2020)، والجدير بالذكر أن مصالح القوى الخارجية غالباً ما تتعارض مع مصلحة الشعب الليبي في تحقيق السلام والاستقرار، فأُهدرت العديد من الفرص لبناء السلام والوصول إلى حلول سياسية شاملة. فتكرار المبادرات السياسية التي تفشل بسبب تدخل الأطراف الخارجية، أدى إلى زيادة الإحباط داخل المجتمع الليبي وانعدام الثقة في إمكانية تحقيق تسوية سلمية، هذا الفراغ السياسي المستمر والاضطراب زعزع الاستقرار الاجتماعي، حيث تأثرت الحياة اليومية للمواطنين الليبيين سلباً بسبب النزاعات المستمرة التي غذتها التدخلات الدولية، ما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفقر، وانتشار العنف.

وخلاصة القول، أثَّر الدور السلبي للأطراف الدولية على السلم المجتمعي من خلال إطالة أمد الصراع الداخلي، وزيادة الاستقطاب بين الفئات الليبية، وتعزيز حالة من الفوضى وعدم الاستقرار التي ستحتاج لوقت طويل لتجاوزها حتى مع التوصل إلى تسوية سياسية.

5- التنافس السياسي: تبلور التنافس بين حكومتين، إحداهما في طرابلس مدعومة من الأمم المتحدة والأخرى في شرق البلاد بقيادة خليفة حفتر، مما زاد من تعقيد الوضع السياسي.

6- الانقسامات الاجتماعية: انقسم المجتمع الليبي بين مؤيدي النظام القديم وبين الثوار الذين قادوا الثورة، ما أدى إلى تفاقم الصراعات السياسية والمسلحة في ليبيا التي كانت لها انعكاسات وتأثيرات عميقة على السلم المجتمعي والنسيج الاجتماعي، خصوصاً على مستوى الأسر الليبية (احميدة،

مرجع سابق،ص30)، فهذا الصراع وأدى إلى تدهور ملحوظ في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمجتمع الليبي.

7- الموارد النفطية: يلعب النفط والغاز دوراً جوهرياً في الصراع الليبي، حيث تُعدّ هذه الموارد من أهم مصادر الدخل الوطني، إذ تسهم بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (كريم مزران، 2020)، ويشكل النفط والغاز أحد العوامل الأساسية في الصراع، حيث تسعى كل الأطراف للسيطرة على هذه الموارد، وتسعى الأطراف المختلفة في الصراع إلى السيطرة على هذه الموارد الحيوية لضمان النفوذ السياسي والاقتصادي، وهذا الصراع على الموارد يؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني والاقتصادي في البلاد، ما يؤثر سلبًا على حياة المواطنين واستقرار المجتمع.

كل هذه العوامل خلقت حالة من الصراع المستمر في ليبيا، وجعلت من التوصل إلى حل سياسي مستدام أمرًا بالغ الصعوبة، الأمر الذي انعكس على السلم المجتمعي في ليبيا، ومن هنا يمكن القول إن الأزمة الليبية والصراع السياسي المتواصل أحدثا تغييراً جذرياً في بنية ووظائف النظام الأسري، وأدى إلى زعزعة استقراره، ومن المتوقع أن تستمر هذه الآثار السلبية لفترة طويلة، ما يعمق التحديات التي يواجهها المجتمع الليبي في تحقيق العدالة الانتقالية بما يحقق ويخلق بيئة إيجابية للسلم المجتمعي واستعادة التماسك الاجتماعي.

ثانيا: الجهود السابقة والمبادرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية في ليبيا:

مرت ليبيا بعدة مراحل من الصراع والانتقال السياسي منذ الثورة التي أطاحت بنظام معمر القذافي في عام 2011، ما جعل قضية العدالة الانتقالية محورية لتحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية. العدالة الانتقالية تهدف إلى التعامل مع الإرث الثقيل من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت خلال حكم القذافي والنزاعات المسلحة التي أعقبته. ورغم أن العديد من الجهود قد بُذلت لتحقيق هذه الغاية، فإن التحديات على الأرض لا تزال تعرقل تحقيق العدالة الكاملة، وفيما يلي أبرز الجهود والمبادرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية في ليبيا:

1- القانون رقم 29 لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية: وذلك في إطار أولى الجهود الرسمية، قام المؤتمر الوطني العام في عام 2013 بإصدار قانون العدالة الانتقالية رقم 29. كان الهدف الأساسي لهذا القانون هو التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت خلال حكم القذافي وبعد سقوطه. ينص القانون على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة التي تتولى مسؤولية التحقيق في الجرائم

والاعتداءات، وتحديد مسؤوليات الأطراف المختلفة، وضمان جبر الضرر للضحايا (إبراهيم،مرجع سابق،ص7)، ومع ذلك، تعرقل تنفيذ القانون بسبب النزاعات السياسية المستمرة والانقسامات الداخلية.

2- هيئة تقصي الحقائق والمصالحة: بموجب القانون رقم 29، تم تشكيل هيئة تقصي الحقائق والمصالحة، هذه الهيئة كان من المفترض أن تكون الأداة الرئيسة لتحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا من خلال توثيق الانتهاكات وإجراء التحقيقات والبحث عن سبل المصالحة. ومع ذلك، واجهت الهيئة العديد من التحديات التي حالت دون نجاحها في أداء مهامها، أبرزها الوضع الأمني غير المستقر وانقسام السلطة بين الحكومات المتنافسة. كما أدى غياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف إلى عدم توفير الدعم الكافي للهيئة.

3- إصدار مجموعة من تشريعات العفو العام التي تعكس التطورات السياسية. في البداية، أقر المجلس الوطني الانتقالي تشريعات عفو شملت الثوار واستبعدت معارضيهم. ومن بين هذه التشريعات، القانون رقم 2012/35 الذي استثنى الجرائم التي ارتكبها أفراد عائلة القذافي، بما في ذلك زوجته وأبنائه وأصهاره وأعوانه. كما تم إصدار القانون رقم 2012/38 الذي نص في المادة 4 على عدم معاقبة الثوار على الأفعال العسكرية أو الأمنية أو المدنية التي قاموا بها لتحقيق أهداف ثورة السابع عشر من فبراير أو لحمايتها، لاحقًا، أصدر مجلس النواب قانون العفو العام رقم 2015/6، الذي تم تفسيره من قبل العديدين على أنه يضمن العفو لأنصار النظام السابق. ويستند هذا التفسير إلى تصريح المادة الأولى من القانون، التي تشمل "جميع الليبيين" عن الجرائم المرتكبة خلال الفترة من 15 فبراير 2011، وهو تاريخ انطلاق ثورة فبراير، بما في ذلك الأفعال التي قام بها النظام السابق لقمعها. ومع ذلك، وفقًا لبعض الآراء، لا يعني هذا التفسير أن مرتكبي الجرائم الخطيرة محصنون من المساءلة الجنائية أو أن حقوق الضحايا تم إهدارها، حيث يستثني القانون مثل هذه الجرائم ويعلق العفو على توبة المنتهكين (إبراهيم، مرجع سابق، ص14-15)

إن قانون العفو العام 2015: في محاولة لتخفيف حدة الصراع وتعزيز المصالحة، أصدر مجلس النواب الليبي قانون العفو العام في عام 2015. يهدف هذا القانون إلى توفير عفو عن الجرائم المرتبطة بالنزاع المسلح منذ عام 2011، باستثناء الجرائم الخطيرة مثل الإرهاب، والقتل العمد، والتعذيب (إبراهيم، مرجع سابق، ص7-8)، ومع أن القانون كان يسعى لتحقيق المصالحة

بين الليبيين، إلا أنه لاقى انتقادات واسعة من قبل منظمات حقوق الإنسان، التي رأت أنه قد يؤدي إلى إفلات بعض الجناة من العقاب ويعوق تحقيق العدالة الحقيقية للضحايا.

4- المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان: فقد تم تأسيس هذا المجلس لتعزيز حقوق الإنسان في ليبيا والعمل على حماية الحريات العامة؛ وكان المجلس معنيًا برصد وتوثيق الانتهاكات التي وقعت بعد الثورة، ومحاولة الضغط من أجل تطبيق مبدأ المحاسبة. كما قام المجلس بنشر الوعي حول أهمية العدالة الانتقالية كجزء من عملية بناء الدولة وضمان مستقبل مستدام. رغم الجهود المبذولة، إلا أن تأثير المجلس ظل محدودًا بسبب التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها ليبيا.

5- الدعم الدولي: فقد تلقت ليبيا دعمًا مستمرًا من المجتمع الدولي فيما يتعلق بتحقيق العدالة الانتقالية. الأمم المتحدة عبر بعثتها للدعم في ليبيا (UNSMIL) كانت من أبرز الجهات التي قدمت الدعم الفني والقانوني في هذا المجال. كما قامت منظمات حقوقية دولية مثل "هيومن رايتس ووتش" و"العفو الدولية" بتوثيق الانتهاكات التي ارتكبت من مختلف الأطراف، وأصدرت تقارير دولية تدعو إلى تحقيق العدالة والمحاسبة، فهذه المنظمات لعبت دورًا مهمًا في الضغط على الحكومة الليبية لتبني سياسات أكثر جدية وفاعلية تجاه العدالة الانتقالية.

6- دور منظمات المجتمع المدني: منظمات المجتمع المدني الليبية كان لها دور بارز في تعزيز العدالة الانتقالية، شاركت هذه المنظمات في توثيق الانتهاكات، ونشر الوعي بين المواطنين حول حقوقهم، والدعوة إلى التحقيق في الجرائم المرتكب (بعثة الأمم المتحدة في ليبيا،2017)، فعلى سبيل المثال، قامت بعض المنظمات بإعداد ورش عمل تدريبية للقضاة والمحامين حول تطبيق مفاهيم العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى توفير دعم نفسي واجتماعي للضحايا. على الرغم من هذا الدور الحيوي، فإن غياب الدعم المادي واستمرار الصراع حال دون توسيع نطاق هذه الأنشطة.

ومجمل القول فبالرغم من كل الجهود والمبادرات، لا تزال ليبيا تواجه العديد من التحديات التي تعرقل تحقيق العدالة الانتقالية بشكل كامل. من أبرز هذه التحديات الانقسام السياسي والصراع المسلح المستمر الذي يجعل من الصعب إقامة مؤسسات مستقرة قادرة على تحقيق العدالة. كما أن مسألة الإفلات من العقاب والتدخلات الخارجية تزيد من تعقيد الأمور، إضافة إلى ذلك، فإن غياب الثقة بين الأطراف المختلفة يجعل من الصعب تحقيق مصالحة وطنية شاملة. ومع ذلك، فإن مستقبل العدالة الانتقالية في ليبيا يعتمد بشكل كبير على مدى قدرة المجتمع الدولي والمنظمات

المحلية على الضغط من أجل تعزيز سيادة القانون وإنشاء مؤسسات قوية قادرة على تحقيق العدالة والمحاسبة.

إن العدالة الانتقالية في ليبيا تعتبر قضية محورية وحساسة، ترتبط بشكل وثيق بمستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد؛ وبالرغم من المبادرات المختلفة التي أطلقت منذ عام 2011، إلا أن التحديات الأمنية والسياسية المستمرة تعيق تقدم هذه الجهود.

ثالثا: التحديات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا:

العدالة الانتقالية في ليبيا تواجه تحديات عميقة ومتعددة الأوجه، تعرقل تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الثقة في المؤسسات. ورغم الجهود المبذولة لإرساء هذا المفهوم منذ سقوط نظام القذافي في 2011، إلا أن العديد من العوامل الهيكلية والسياسية والاجتماعية وقفت عائقًا أمام تحقيق تقدم ملموس، يمكن استعراض لأهم تلك التحديات في تحقيق العدالة الانتقالية:

1- الانقسام السياسي: منذ انهيار نظام القذافي، تعيش ليبيا حالة من الانقسام السياسي العميق بين حكومتين رئيستين: حكومة الوحدة الوطنية في الغرب التي تسيطر على طرابلس، والحكومة المدعومة من البرلمان في الشرق.؛ هذا الانقسام أدى إلى وجود سلطتين متنافستين تسعى كل منهما إلى تعزيز نفوذها وتهميش الأخرى، فمثل هذه الانقسامات تعيق تبني سياسات وطنية موحدة، بما في ذلك سياسات العدالة الانتقالية.

2- غياب سلطة مركزية قوية ومستقلة يتسبب في شلل المؤسسات القضائية، ويعيق تنفيذ برامج العدالة الانتقالية بشكل شامل وفعّال، فوفقًا لتقرير "هيومن رايتس ووتش"، فإن الانقسامات السياسية في ليبيا تقف كعائق كبير أمام أي جهود جدية لإرساء العدالة والمصالحة.

3- لا تزال عملية توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية في البلاد تواجه العديد من التحديات والعقبات، خاصة فيما يتعلق بدمج التشكيلات العسكرية والكتائب المسلحة التي شاركت في محاربة النظام السابق. إذ لا تزال هذه الكتائب محتفظة بأسلحتها خارج إطار الجيش النظامي، ما يعقد جهود التوحيد ويجعل من الصعب تشكيل قوات مسلحة موحدة تحت قيادة مركزية (الصواني، 2013، ص214) فوجود مثل هذه المجموعات المسلحة غير الرسمية لا يقتصر فقط على إضعاف السلطة العسكرية الرسمية، بل إنه يشجع أيضًا جماعات أخرى على التفكير في تشكيل ميليشيات خاصة بها. هذا الوضع يسهم في تفاقم الانقسامات داخل المجتمع ويزيد من

احتمالات ظهور التمرد مجددًا، ما قد يؤدي إلى اتساع نطاق الصراع والاحتراب؛ فانعدام الثقة بين الأطراف المختلفة يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية في ليبيا هو انعدام الثقة بين الأطراف المختلفة، سواء بين الفصائل السياسية أو القبائل التي تتبع كلا منها مجموعات مسلحة، فالتوترات العميقة التي تراكمت على مدى سنوات النزاع خلقت بيئة من الشك المتبادل والخوف من الانتقام. الأطراف المتورطة في النزاع تشك في نيات أي مبادرات لتحقيق العدالة، ما يجعل من الصعب تنفيذ أي آلية مصالحة أو جبر ضرر؛ وانعدام الثقة لا يقتصر على الأطراف المتنازعة فقط، بل يشمل أيضًا الجمهور الذي يشعر بأن النظام القضائي غير قادر على تقديم العدالة أو الإنصاف.

4- ضعف المؤسسات القضائية: بداية يجب الاشارة إلى أنه لم تُتخذ خطوات جدية نحو تحديث التشريعات الموروثة من عهد القذافي، و لم تُعد هيكلة أجهزة الدولة ومؤسساتها، ما أدى إلى تدهور حالة النظام القضائي، وسمح بتوسع ظاهرة الإفلات من العقاب، وقد شجع هذا الوضع الجماعات المسلحة والمليشيات على تجاوز القانون، في أحيان كثيرة كدول داخل الدولة، ومن أهم التحديات التي يواجهها القضاء الليبي اليوم هو كيفية التعامل مع الانتهاكات المنهجة التي حدثت خلال عقود من الاستبداد وقمع النظام السابق. فمعالجة الجرائم التي ارتُكبت خلال الثورة، والتجاوزات التي حصلت من جميع الأطراف، تزداد تعقيدًا بسبب تورط بعض عناصر كتائب الثورة في تعذيب المحتجزين والهجمات الانتقامية ضد الجماعات الموالية للنظام السابق. وهنا، يتعين على العدالة الانتقالية مواجهة مثل هذه الانتهاكات أيضًا، فليبيا تعاني من ضعف بنيوي وعدم الاستقلالية، وهي من أبرز العقبات أمام تنفيذ العدالة الانتقالية، فالقضاء الليبي غير مهيأ للتعامل مع حجم الانتهاكات التي ارتُكبت منذ الثورة، سواء من حيث القدرات البشرية أو البنية التحتية القانونية، (الشيخ، 2021، ص94)، بالإضافة إلى ذلك، فإن القضاء يتعرض لضغوط وتهديدات من قبل المجموعات المسلحة التي تسيطر على بعض المناطق، ما يعرض القضاة والمحامين للخطر ويحول دون قيامهم بواجباتهم بشكل نزيه ومستقل. تقرير صادر عن "المفوضية السامية لحقوق الإنسان" أشار إلى أن النظام القضائي الليبي يعاني من عدم الكفاءة والفساد، وهو ما يمنع تحقيق العدالة الفعّالة للضحايا.

5- الإفلات من العقاب: تعتبر مشكلة الإفلات من العقاب من أخطر التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية في ليبيا، فالعديد من الأطراف المتورطة في النزاع، سواء المجموعات المسلحة أو الشخصيات السياسية، لا تزال تتجنب المحاسبة. بعض الفصائل المسلحة التي ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تظل قادرة على العمل بحرية دون أن تواجه أي إجراءات قانونية. قانون العفو العام الذي صدر في 2015 كان يهدف إلى تسهيل المصالحة الوطنية من خلال العفو عن بعض الجرائم، لكن تطبيقه كان غير متوازن، ما أدى إلى استمرار الإفلات من العقاب في بعض الحالات الحساسة. هذا الوضع أدى إلى تقويض ثقة الضحايا في قدرة النظام القضائي على تقديم العدالة.

6- استمرار النزاع المسلح فالنزاع المسلح المستمر بين الفصائل المختلفة يُشكل عائقًا رئيسا أمام تحقيق العدالة الانتقالية الأمر الذي ينعكس على السلم المجتمعي، فالصراع المسلح يعطل عمل المؤسسات الحكومية ويؤدي إلى انعدام الأمن والاستقرار، وفي مثل هذه البيئة غير المستقرة، يصبح من الصعب توفير الحماية للقضاة والمحامين والمشاركين في عمليات المصالحة أو التحقيق في الانتهاكات، كما أن استمرار القتال يعمق العداوات ويزيد من صعوبة بناء الثقة بين الأطراف المختلفة، وفقًا لتقرير "مجموعة الأزمات الدولية"، فإن النزاع المستمر يفاقم من الوضع، ويحول دون تطبيق أي برنامج شامل للعدالة الانتقالية.

7- التدخلات الخارجية: لقد أسهم التدخل الأجنبي في ليبيا في نشر الفوضى والأحقاد بين المكونات الاجتماعية؛ إذ إنه انتصر لفئة على حساب أخرى داخل المجتمع الليبي، واستشعر الطرف المهزوم غدر الطرف المنتصر به عبر استعانته بالخارج، وهو ما أوجد بيئة صالحة لنمو الجماعات المتطرف؛(الشيخ،مرجع سابق، ص95) كما أن ازدياد واستمرار تلك التدخلات تسبب في تفاقم الوضع في ليبيا، حيث تدعم دول إقليمية ودولية أطرافا متنازعة في النزاع الليبي، هذه التدخلات لا تقتصر على الدعم العسكري فقط، بل تشمل أيضًا التأثير السياسي والاقتصادي. هذا الدعم المتبادل للفصائل المختلفة يعزز الانقسامات السياسية ويعمق الصراع، ما يجعل من الصعب على ليبيا أن تتخذ قرارات سيادية متعلقة بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. تقرير من "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" أكد على أن التدخلات الخارجية تزيد من تعقيد الأزمة الليبية وتضعف فرص التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

8- التركيبة القبلية والاجتماعية: تعتبر ليبيا بلدًا ذا تركيبة قبلية معقدة، حيث تلعب القبائل دورًا محوريًا في الحياة السياسية والاجتماعية. القبائل تحتفظ بنفوذها وتؤثر في قرارات المصالحة والتسوية. فبعض القبائل قد تتردد في تسليم أفرادها المتورطين في الانتهاكات أو قد ترفض التعاون مع المؤسسات الوطنية إذا لم تكن القرارات تتماشى مع مصالحها. هذا البعد القبلي يعقد الجهود لتحقيق العدالة الانتقالية، حيث يمكن للولاءات القبلية أن تعرقل أي محاولات للمحاسبة أو التحقيق. كما أن المجتمع الليبي ما زال يعتمد بشكل كبير على الهياكل الاجتماعية التقليدية، ما يعقد محاولات تحقيق العدالة وفقًا للنظم القانونية الحديثة.

9- النزوح الداخلي الناجم عن النزاع المسلح يعتبر عائقًا كبيرًا أمام تنفيذ برامج العدالة الانتقالية، فالعديد من الليبيين تم تهجيرهم من منازلهم، ما أدى إلى تعطيل حياتهم وإبعادهم عن أماكن حدوث الانتهاكات التي يجب التحقيق فيها. هذا النزوح يؤدي إلى فقدان التواصل مع المجتمعات المحلية ويصعب على الضحايا المشاركة في عمليات المصالحة أو تقديم الشهادات حول ما حدث لهم. كما يزيد النزوح من تعقيد إعادة بناء المجتمعات المتضررة من النزاع.

10- التحديات الاقتصادية: فالوضع الاقتصادي المتردي في ليبيا، الناتج عن الصراع المسلح والانقسام السياسي، يجعل من الصعب تمويل وتنفيذ برامج العدالة الانتقالية. البنية التحتية مدمرة، والموازنة العامة غير قادرة على تحمل التكاليف الإضافية التي يتطلبها إصلاح المؤسسات القانونية وتنفيذ التعويضات اللازمة للضحايا. الاقتصاد الضعيف يسهم في تأجيج النزاع، حيث تعتمد بعض المجموعات.

المحور الثالث: سبل تعزيز العدالة الانتقالية لتحقيق السلم المجتمعي في ليبيا:

تعتبر العدالة الانتقالية في ليبيا أداة حيوية لتحقيق السلم المجتمعي بعد سنوات من الصراع والانقسام. تشمل هذه العملية محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وتقديم الدعم للضحايا، وتعزيز الحوار المجتمعي، وتوثيق الحقائق.

أولا: استراتيجيات شاملة لتعزيز العدالة الانتقالي: (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014، ص144)

1- التعويض للضحايا: يعتبر التعويض للضحايا جوهر العدالة الانتقالية، ويجب أن يكون هدفه إعادة الكرامة والثقة بين الضحايا والمجتمع، وذلك من خلال الاعتراف بهم وتعويضهم ماليًا

ومعنويًا؛ فالتعويض للضحايا هو عنصر أساسي في تحقيق العدالة الانتقالية، حيث يهدف إلى معالجة الأضرار التي تعرض لها الضحايا بسبب الانتهاكات التي لحقت بهم. يتمثل هدف التعويض في إعادة بناء الكرامة الإنسانية للضحايا وتعزيز ثقتهم في المجتمع والنظام السياسي. يتضمن ذلك الاعتراف بمعاناتهم وتعويضهم من الناحيتين المالية والمعنوية، فالتعويضات وسبل جبر الضرر، يتولى تقدير التعويضات المادية والمعنوية، بالإضافة إلى غيرها من وسائل جبر الضرر لضحايا الانتهاكات أو أسرهم، فلجان الحقيقة أو هيئة مستقلة تُنشأ خصيصًا لهذا الغرض.(حمد، 2020، ص83) والمالي يشمل توفير الموارد التي تتيح لهم تحسين حياتهم، بينما يعبر التعويض المعنوي عن اعتراف الدولة والمجتمع بما عانوا منه من ظلم وانتهاك .

2- الحقيقة والمصالحة: والمصالحة في هذا السياق لا تعني إخفاء الحقيقة أو تجاوز الأحداث دون استيعابها، كما أنها لا تعني النسيان، بل يتطلب الأمر الحفاظ على الذاكرة لاستخلاص الدروس وتفادي تكرار الأخطاء، فمن المؤكد أن بناء المصالحة يتطلب مداخل متعددة، منها السياسية والقانونية، وتفعيل آليات للحوار، وتأسيس قاعدة مشتركة بين الأطراف المتنازعة، إلى جانب إرساء دعائم مشروع مجتمعي مشترك، فإنشاء لجان أو آليات للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت خلال فترة النزاع أو النظام السابق، بهدف كشف الحقائق أمام المجتمع وتعزيز المصالحة الوطنية، (بلكوشي، 2016، ص83)، فلجنة الحقيقة والمصالحة تعمل على تسليط الضوء على الجرائم والتجاوزات، بهدف توفير رؤية شاملة حول ما حدث.

3- المساءلة القانونية: تشمل محاكمات جنائية لمعاقبة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت خلال النزاع أو حكم النظام السابق، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ويُمكن أن يتم ذلك عبر المحاكم الوطنية أو عبر المحاكم الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية.(الشيخ، مرجع سابق، ص88) وفي ذلك أصدرت السلطات الليبية قانون العزل السياسي والإداري، الذي يمنع أي شخص شغل منصبًا في نظام القذافي من تولي مهام قيادية لمدة عشر سنوات، ولكن أدى هذا القانون إلى تفاقم الانقسام الاجتماعي وزيادة الصراع السياسي والعسكري، ما أعاق تحقيق العدالة الانتقالية وجعل إقامة نظام فعال لها في ليبيا أمرًا صعبًا في ظل غياب التوافق بين الفرقاء السياسيين والاجتماعيين.

4- العفو المشروط: العفو المشروط يُعتبر أداة فعّالة لتحقيق العدالة الانتقالية والسلم الاجتماعي، حيث يتيح إمكانية تحقيق التوازن بين العدالة والمصالحة. يتم تطبيق العفو المشروط عادةً ضمن إطار قانوني محدد، ويشمل شروطًا معينة يجب أن يلتزم بها المستفيدون من العفو لضمان عدم الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا، في بعض الحالات، يمكن تقديم عفو عن الجناة بشرط أن يعترفوا بالجرائم التي ارتكبوها وأن يشاركوا في عملية الحقيقة والمصالحة.

5- إصلاح المؤسسات: إن انظمة الحكم عندما تقوم بقمع معارضيها وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فإن مؤسسات الدولة تكون في الغالب شريكة بشكل أو بآخر في هذه الممارسات. لذا، يصبح من الضروري إجراء عملية إعادة هيكلة شاملة للأجهزة الأمنية، إلى جانب إصلاحات مؤسسية عميقة. الغرض من هذا التغيير البنيوي هو ضمان بناء مؤسسات دولة قادرة على منع تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل، مع تعزيز منظومة تحترم حقوق الإنسان وتدعم سيادة القانون (عبدالفتاح، 2012). وعليه فالعمل على إعادة هيكلة المؤسسات التي كانت جزءًا من القمع مثل الجيش والشرطة، وضمان عدم تكرار الانتهاكات، فإعادة بناء المؤسسات التي كانت تعاني من الفساد وعدم الثقة في النظام السابق. يتطلب ذلك إنشاء مؤسسات شرعية وقوية تعكس الإرادة الشعبية وتكون قادرة على منع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل (كرستن، مرجع سابق، ص2)، ويعد إصلاح المؤسسات خطوة محورية في مسار العدالة الانتقالية، حيث يهدف إلى إعادة هيكلة مؤسسات الدولة لتعزيز الشفافية والفعالية وضمان الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون. يشمل هذا الإصلاح مراجعة الهياكل الأمنية والقضائية والإدارية لضمان عدم تكرار الانتهاكات السابقة. كما يهدف إلى استعادة ثقة المواطنين في تلك المؤسسات من خلال تطهيرها من العناصر الفاسدة أو المتورطة في الانتهاكات الحقوقية، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة. إصلاح المؤسسات يشكل عاملاً أساسياً في بناء نظام سياسي واجتماعي جديد يقوم على مبادئ العدالة ومنع الإفلات من العقاب.

ثانيا: واقع العدالة الانتقالية وأثرها على السلم المجتمعي:

يجب أن نلاحظ في البداية أن المفهوم النظري للعدالة الانتقالية غالبًا ما يجد صعوبة في التكيف مع الظروف الفعلية، فتُعتبر في بعض الأحيان عملية سياسية تهدف إلى تحقيق تسويات بين الأطراف المتنازعة، بدلاً من أن تكون آلية لتحقيق العدالة الشاملة، وفي الواقع، تُستغل العدالة

الانتقالية أحيانًا كوسيلة للتفاوض بين الدولة والمعارضين السياسيين، خاصة في الفترات التي تُظهر تسامحًا تجاه الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان. تتمثل التحديات الأخرى في نقص المنهجية التجريبية والتحليل العميق في العديد من الدراسات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، إذ تعتمد العديد من هذه الدراسات على فترات زمنية محددة ولا تقدم تقييماً شاملاً لآليات العدالة الانتقالية، ومن هنا، تأتي الانتقادات لعدم وجود نهج تجريبي منهجي يُمكن أن يدمج بين النظرية والتطبيق، خصوصًا في السياقات المحلية التي قد تكون فيها التجارب غير متوافقة مع التوقعات العالمي. (ساركين،2020، ص8-9) فالعدالة الانتقالية لا تقتصر على المستوى المحلي فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا دولية وإقليمية متشابكة. يجب فهمها ضمن سياق التحولات المستمرة التي تشهدها المجتمعات، سواء كانت تلك التحولات عميقة وجذرية أو تدريجية وبطيئة، هذه العمليات تعكس تفاعلات متعددة المستويات، تتأثر بالعوامل المحلية والعالمية على حد سواء.

كما أن طرق تطبيق العدالة الانتقالية تتفاوت بحسب الظروف السياسية والقانونية والإجرائية التي تحكم كل دولة اختارت هذا النهج لتجاوز آثار النزاع وتعزيز الأمن الاجتماعي، فالتحدي الرئيس يكمن في الاختيار الاستراتيجي بين عدة نماذج: العدالة "العقابية" التي تركز على معاقبة الجناة، أو العدالة "التصالحية" التي تسعى لإصلاح العلاقات، أو العدالة "الانتقائية" التي تجمع بين الجوانب المختلفة تحت هدف تجاوز الصراع وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. تتباين الآراء بين من يدعو لتطبيق القانون بصرامة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ومن يرى في التدرج والتأني وسيلة أفضل لتحقيق المصالحة الوطنية، حيث يُفضل التعايش المجتمعي على إنزال العقوبات القاسية على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، مع التركيز على تجاوز الماضي الأليم.(الشرقاوي، 2020، ص2) ومن هنا يبرز التحدي المعقد الذي تواجهه الدول في تحقيق العدالة الانتقالية والاختيار بين معاقبة الجناة أو تحقيق المصالحة ليس مجرد قرار قانوني، بل هو استراتيجي يرتبط بمستقبل الاستقرار الاجتماعي والسياسي. التوازن بين إنصاف الضحايا وتحقيق التعايش المجتمعي يتطلب تفكيرًا عميقًا، حيث قد يؤدي التركيز المفرط على العقاب إلى تعميق الانقسامات، بينما يمكن أن تساعد المصالحة التدريجية في تجاوز الماضي وبناء مستقبل مشترك.

وبالنظر للحالة الليبية فإن العدالة الانتقالية تمثل ركيزة أساسية لتحقيق السلم المجتمعي في ليبيا، خصوصًا في ظل ما شهدته البلاد خلال العقود الطويلة السابقة من الاستبداد والصراعات

المسلحة، فالعدالة تهدف إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت في الماضي من خلال آليات متعددة تشمل الكشف عن الحقائق المتعلقة بتلك الانتهاكات، ومساءلة الجناة وتحميلهم المسؤولية القانونية، بالإضافة إلى تعويض الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم، كما تسعى العدالة الانتقالية إلى إصلاح المؤسسات الوطنية لضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات مستقبلاً، وتحقيق مصالحة وطنية شاملة تسهم في تعزيز الوحدة والاستقرار والسلم في المجتمع؛ وبالنظر الى القوانين الصادر في مرحلة ما بعد عام 2011 وأولها القانون رقم 17 لسنة 2012 في مواده الأولى والثانية والثالثة[1] فتأثير هذا القانون على السلم المجتمعي في ليبيا كان معقدًا، حيث لعب دورًا مزدوجًا في تعزيز المصالحة ولكنه واجه أيضًا تحديات أثرت سلبًا على السلم المجتمعي. ويمكن تلخيص تأثير القانون على السلم المجتمعي في النقاط التالية:

1- تعزيز المصالحة الوطنية إصدار القانون كان خطوة إيجابية نحو معالجة الانتهاكات السابقة وتحقيق المصالحة الوطنية، وهو ما أسهم في تهدئة بعض التوترات بين الفئات المختلفة في المجتمع الليبي. من خلال الاعتراف بالانتهاكات وتعويض الضحايا، أساهم القانون في خلق بيئة تشجع على الحوار بين الأطراف المتنازعة وتدفع نحو بناء الثقة.

1- نص المواد.. المادة الأولى تعريفات: في هذا القانون تعني المصطلحات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها:
العدالة الانتقالية: -مجموعة من الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية والاجتماعية التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابق في ليبيا وما قامت به الدولة من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والعمل على إصلاح ذات البين بالطرق الودية بين بعض فئات المجتمع.
الهيئة: هي هيئة تقصي الحقائق والمصالحة المنصوص عليها في هذا القانون.
الوقائع: كل فعل يشكل جرماً أو انتهاكاً لحقوق الإنسان.
المادة الثانية: تسري أحكام هذا القانون على الوقائع التي حدثت منذ تاريخ 1 سبتمبر 1969م، إلى حين تحقق الأهداف المرجوة من هذا القانون ولا تسري على الأشخاص الذين أتموا الصلح في ظل النظام السابق كما لا تسري على المنازعات التي صدرت بشأنها أحكام قضائية تم تنفيذها.
المادة الثالثة: أهداف القانون يهدف هذا القانون إلى ما يلي: 1- ترسيخ السلم الاجتماعي. 2- ردع انتهاكات حقوق الإنسان. 3- بث الطمأنينة في نفوس الناس وإقناعهم بأن العدالة قائمة وفعالة. 4- تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان. 5- توثيق الوقائع موضع العدالة الانتقالية وحفظها ثم تسليمها للجهات الوطنية المختصة. 6- تعويض الضحايا والمتضررين. 7- تحقيق مصالحات اجتماعية.

2- قصور في العدالة والمحاسبة نقص المحاسبة الكاملة للمسؤولين عن الانتهاكات أدى إلى إحساس بعض الضحايا والجماعات بأن العدالة لم تتحقق بشكل كافٍ، ما أثار شعورًا بعدم الإنصاف، هذا النقص في المحاسبة أسهم في تغذية مشاعر الغضب والإحباط، ما أثر سلبًا على التماسك المجتمعي وزاد من التوترات بين الجماعات المختلفة.

3- التأثير على الثقة بالمؤسسات عدم قدرة هيئة تقصي الحقائق والمصالحة على تنفيذ مهامها بفعالية نتيجة نقص الموارد والدعم السياسي أثر على مصداقية القانون ومؤسساته في أعين العديد من الليبيين، هذه الثغرات أدت إلى تقويض الثقة بالمؤسسات الانتقالية، ما زاد من حالة الشكوك المتبادلة بين مختلف الفئات وأثر على قدرة الدولة على استعادة الاستقرار.

4- عدم الشمولية وزيادة الفجوات التحديد الزمني للانتهاكات التي يغطيها القانون خلق فجوة في العدالة، حيث لم يشمل جميع الضحايا بشكل عادل. هذا التحديد أثر سلبًا على السلم المجتمعي، حيث شعر بعض الضحايا بالتهميش والإقصاء، ما زاد من الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الليبي، وتعثر المصالحة في بعض المناطق عدم كفاية التعويضات وانعدام المساواة في توزيعها أثر على قدرة القانون في تحقيق المصالحة الشاملة في بعض المناطق. هذا أدى إلى استمرار الصراعات المحلية وأضعف الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

اولا: النتائج:

1- العدالة الانتقالية كأداة لتعزيز السلم المجتمعي: تلعب العدالة الانتقالية دورًا رئيسا في تعزيز السلم المجتمعي، حيث تهدف إلى معالجة آثار النزاعات والحروب التي شهدتها المجتمعات من خلال تعويض الضحايا ومحاسبة الجناة. هذا يسهم في إعادة بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع ويقلل من الانقسامات الداخلية، ما يمهد الطريق نحو الاستقرار والسلام.

2- العدالة الانتقالية وتحقيق المصالحة الوطنية: تسهم العدالة الانتقالية بشكل كبير في تحقيق المصالحة الوطنية، حيث تتيح للفئات المتضررة من النزاعات فرصة للوصول إلى العدالة واستعادة حقوقهم. هذا يؤدي إلى إزالة التوترات التي تسببت بها الصراعات السابقة، ما يساعد في بناء جسور الثقة بين أفراد المجتمع وتعزيز الوحدة الوطنية.

3- تأثير غياب العدالة الانتقالية على السلم المجتمعي: عند غياب العدالة الانتقالية، تظل آثار الانتهاكات والجرائم المرتكبة أثناء النزاعات حاضرة في الذاكرة الجماعية للمجتمع، ما يزيد من التوترات والانقسامات، هذا الوضع يعوق تحقيق السلم المجتمعي ويجعل من الصعب الوصول إلى استقرار دائم، حيث يستمر الأفراد في الشعور بالظلم وعدم المساواة.

4- دور العدالة الانتقالية في بناء دولة القانون: العدالة الانتقالية لا تعالج فقط الانتهاكات السابقة، بل تعتبر أيضًا خطوة أساسية في بناء دولة القانون التي تقوم على المساواة والعدالة. من خلال إرساء هذه القيم، يُعزز السلم المجتمعي حيث يشعر الجميع بأنهم متساوون أمام القانون، ما يسهم في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

5- العدالة الانتقالية كوسيلة لتعزيز الثقة بين المواطن والدولة: إرساء العدالة الانتقالية يسهم في بناء الثقة بين المواطنين والدولة، حيث تلتزم الدولة بمحاسبة مرتكبي الجرائم وتعويض الضحايا. هذا الالتزام يسهم في تعزيز مصداقية المؤسسات الوطنية ويشجع المواطنين على الانخراط في بناء مجتمع أكثر عدلًا وسلمًا.

6- العدالة الانتقالية كحجر أساس للسلم المجتمعي في ليبيا: في الحالة الليبية، يُعتبر إرساء العدالة الانتقالية أمرًا أساسيًا لتحقيق السلم المجتمعي، حيث تسهم في معالجة الآثار السلبية للصراعات المسلحة وتعزيز المصالحة بين مختلف الأطراف. بفضل هذا النهج، يمكن لليبيا أن تتجاوز مرحلة الانقسامات وتبدأ في بناء مجتمع أكثر استقرارًا وأمانًا.

ثانيا: التوصيات:

1- تعزيز الاستقرار السياسي والأمني: ينبغي التركيز على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني كخطوة أساسية لإرساء العدالة الانتقالية في ليبيا؛ يتطلب ذلك بناء مؤسسات دولة قوية ومستقلة قادرة على فرض القانون وتوحيد القوات الأمنية والعسكرية تحت مظلة الدولة لضمان الأمن في كافة أنحاء البلاد.

2- تفعيل برامج العدالة الانتقالية: يجب تفعيل برامج العدالة الانتقالية من خلال وضع أطر قانونية وإدارية واضحة، وينبغي أن تشمل هذه البرامج محاسبة مرتكبي الانتهاكات وتعويض الضحايا بطرق شفافة وشاملة، مما يعزز الثقة بين المواطنين والدولة ويدعم تحقيق السلم المجتمعي.

3- تعزيز المصالحة الوطنية: من الضروري العمل على تعزيز المصالحة الوطنية بين مختلف الفئات في ليبيا، ويجب أن تستند هذه الجهود إلى حوار وطني شامل يهدف إلى إزالة التوترات والانقسامات السابقة، ويسهم في بناء بيئة من الثقة والتعاون بين جميع الأطراف.

4- توعية المجتمع بدور العدالة الانتقالية: من المهم نشر الوعي في المجتمع حول دور وأهمية العدالة الانتقالية في تحقيق السلم المجتمعي. وينبغي إطلاق حملات إعلامية وتثقيفية لشرح أهمية المحاسبة، المصالحة، وتعويض الضحايا في تحقيق استقرار دائم وبناء مستقبل أكثر أمانًا.

5- الاستفادة من الدعم الدولي: يُستحسن الاستفادة من الدعم الدولي في تنفيذ برامج العدالة الانتقالية، يمكن للمجتمع الدولي تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لضمان تنفيذ العدالة الانتقالية بشكل فعال، والمساهمة في تحقيق الاستقرار والسلم المستدامين في ليبيا.

قائمة المراجع

اولا: الكتب

1- احميدة، على عبد اللطيف: دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، بيروت، لبنان. 2020.

2- أحمد شوقي بنيوب، قراءة في سياق العدالة الانتقالية: تجارب العدالة الانتقالية في الدول المغاربية، أشغال الندوة المغاربية حول تجارب العدالة الانتقالية في الدول المغاربية يومي 21 و22 نوفمبر 2014، ط1، منشورات المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2016

3- خالد على أحمد ضو، قراءة مفاهيمية ومعرفية لمفهوم العدالة الانتقالية: تجارب العدالة الانتقالية في الدول المغاربية، جامعة القاضي عياض، مراكش، سلسة مؤتمرات، 2016.

4- سليمان إبراهيم، العدالة الانتقالية في ليبيا مسارات مرتبكه، مركز مدافع لحقوق الإنسان، سبتمبر 2022..

5- يوسف محمد الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2013.

ثانيا: الدوريات والتقارير :

1- المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. "العدالة الانتقالية في ليبيا: الفرص والتحديات". 2017.

2- الحبيب بلكوشي، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016

3- بونوة علي، السلم المجتمعي واليات تحقيقه، مجلة أبحاث، جامعة غرداية، المجلد 7 العدد1، 2022.

4- جريمي ساركين، لماذا ينبغي مفهمة العدالة الانتقالية في البلدان العربية نظريا وتجريبيا، سياسات عربية، العدد 47، نوفمبر 2020.

5- علي عبداللطيف احميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، بيروت، لبنان. 2020.

6- كريمة الصديقي، العدالة الانتقالية والمجتمع المدني: دراسة في تجارب الدول الأفريقية. المغرب تونس جنوب أفريقيا نموذجا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2018.

7- مارك كيرستن، العدالة الانتقالية دون انتقال سلمي: حالة ليبيا ما بعد القذافي، مركز الجديد حول السلام، بلجيكا، 2015.

8- محمد عبدالحفيظ الشيخ، مسارات العدالة الانتقالية في ليبيا: آليات التشكيل وتحديات التعطيل، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد30، ديسمبر 2021، المركز العربي الديمقراطي، برلين.

9- محمود حمد، العدالة الانتقالية في ليبيا، مجلة سياسات عربية، معهد الدوحة للدراسات العليا، العدد 47، نوفمبر2020.

10- محمد الشرقاوي، اولويات العدالة الانتقالية قوة القانون أم الأمن المجتمعي، مركز الجزيرة للدراسات، 23 فبراير 2020

11- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة.

12- تقرير الأمين العام، الامم المتحدة، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1- إدريس عبدالله فيصل، ثقافة السلم الاجتماعي والتعايش السلمي في المجتمع، مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق، 21 مايو 2024 منشور على الموقع الإلكتروني https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2024/05/21

2- ما بعد الصراع، 23 أغسطس 2024 منشور على الموقع الإلكتروني https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://documents.un.org/access.nsf/get

3- لمحة عن العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان: الأمم المتحدة، منشور على الموقع الإلكتروني https://www.ohchr.org/ar/transitional-justice/about-transitional-justice-and-human-rights

4- سلام محمد، العدالة الانتقالية: المصطلح والأهداف وآليات التطبيق، منشور على الموقع الإلكتروني https://pro-justice.org/ar/justice

5- ناجي عباس، السلم الاجتماعي مفهومه ومقوماته، مركز عدل لحقوق الإنسان، مايو 2019، منشور على الموقع الإلكتروني https://adelhr.org/portal/5848

6- منظمة التعاون لحقوق الإنسان، ورشة العمل الأولى لمشروع تعزيز العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بليبيا، ديسمبر 2016، منشور على الموقع الإلكتروني https://hrsly.com

7- مسار العدالة الانتقالية في المغرب تجاوز الكشف عن الحقيقة ليشمل النهوض بها، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المملكة المغربية، منشور على الموقع الإلكتروني www.cndh.ma/ar/article/msr-ldl-lntqly-fy-lmgrb-tjwz-lkshf-n-lhqyq-lyshml-lnhwd-bh

8- الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475

9- للمزيد انظر https://www.fpri.org/article/2020/11/complex-interlocking-libya-crisis/

10- منظمات المجتمع المدني الليبية تتلقى تدريباً في طرابلس على حل النزاعات وتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة، 11 نوفمبر 2017، منشور على الموقع الإلكتروني https://unsmil.unmissions.org/ar

11- ديكارلو: على المجتمع المدني أن يتكاتف ليكون محركاً للتغيير وينهي حالة الانقسام في ليبيا، منشور على الموقع الإلكتروني https://unsmil.unmissions.org/ar

12- سيف الدين عبدالفتاح، العدالة: قيمة وآلية، الجماعة العربية للديمقراطية، نوفمبر 2012، منشور على الموقع الإلكتروني https://bit.ly/2xqu9ix

13- الأمم المتحدة: حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، العدالة الانتقالية وحفظ السلام ما بعد النزاع، منشور على الموقع الإلكتروني https://www.ohchr.org/ar/topic/transitional-justice-and-post-conflict-peacekeeping